

نص ردن

■ علاء حسن



عالي جناب

قبل أيام "انكبت الدنيا" في الولايات المتحدة لسماع سكان في ولاية أميركية صوت "جرو يعوص" أثار شفتهم ، فاتصلوا بالأجهزة الأمنية ، وتبين في ما بعد أن شخصا مخمورا ، وجه لكلمات لكلمه الصغير "الجرو" بعد أن انتابته حالة غضب ، ثم انتهى به المطاف بالسجن لمدة ستة أشهر لإدانته بانتهاك حقوق الحيوان، الخبر نشر على موقع إلكتروني لإحدى الصحف الأميركية واسعة الانتشار، لغرض إيصال رسالة إلى الرأي العام تروج لفكرة أن حقوق الحيوان في الولايات المتحدة مصانة بإجراءات رسمية ومدعومة بتأييد شعبي، وليس عن طريق المخبر السري كما يحصل في دول أخرى ، ليس في برامجها نية أو فكرة للدفاع عن "جرو يعوص" في بيت الجيران .

الإعلامي احمد الصالح المقيم حاليا في الولايات المتحدة، روى قبل مغادرته العراق منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي أن احد أصدقائه الذي كان يدرس في إحدى الجامعات الأميركية حصل على مبلغ مالي ضخم من إحدى شركات التأمين، تعويضا لخدوش في وجه ابنه نتيجة مزاح من النوع الثقيل مارسه كلب الجيران يستحق لقب "عالي جناب" .

بغض النظر عما نشر في الصحيفة الأميركية، ورواية الزميل الصالح عن أحوال الكلاب "عالية الجناب" في الدول خارج المنطقة العربية، يبقى ملف حقوق الإنسان وليس الحيوان . سواء في العراق أو غيره مثار جدل وسجال مستمر، ومنظلمات المجتمع المدني المحلية، والدولية المعنية في هذا الأمر لديها قاعدة بيانات ضخمة عن مظاهر الانتهاك، ومعلوماتها تنشر إلى وجود جهات رسمية مقورطة بالانتهاك، وآخرها الحملة التي شنت يوم الأحد الماضي في شوارع العاصمة بغداد لملاحقة المتسولين، حفاظا على الصورة الحضارية للعاصمة لحين انتهاء مؤتمر

القمحة .

إجراءات الحكومة بحق المتسولين لم تمنع غيرهم من الظهور في تقاطعات وشوارع أخرى بعيدة عن الرقابة الرسمية، فحصل نزوح جماعي للمتسولين من مناطق الكرادة والمنصور والأحياء القريبة من المنطقة الخضراء إلى أماكن بديلة ، للهروب من الملاحقة ، وبرغم تشديد الإجراءات ظل المتسولون يمارسون نشاطهم ، وربما سترداد أعدادهم قبيل انعقاد القمحة بتشجيع من جهات سياسية ، تنتهج بأنها تسعى لمنع القادة العرب من الحضور إلى بغداد والمشاركة في المؤتمر .

أمام الجهات الرسمية مهمة أخرى لا تقل أهمية عن ملاحقة المتسولين، فعليها أن تنظم حملة واسعة تشارك فيها الوزارات المعنية للقضاء على البرازين والكلاب السائبة، المنتشرة بأعداد كبيرة وربما خرافية في أحياء العاصمة، وشوارعها الرئيسة، وربما حتى داخل المنطقة المحصنة، وما يعلن عن استكمال الاستعداد وحجم الأموال المخصصة لانتعاق القمحة لم يشر إلى إجراءات لمكافحة الكلاب السائبة، وتجاهل هذا الأمر سيئوه بلا شك صورة بغداد الحضارية، وقد يؤدي إلى تغيير الموقف السياسي لأحد الضيوف العرب، لأنه تأثر بسماع صوت "جرو يعوص" .

محليات

بعد ازدياد حالات العنف بمختلف أنواعه

المطالبة بتشريع قانون لحماية المرأة من العنف



الرافدين

طالبت الناشطة النسوية
علياء الأنصاري بتشريع
قانون محلي لحماية المرأة
في محافظة بابل من العنف
بمختلف أشكاله.

وقالت مديرة منظمة (بنات
الرافدين) في حديث خاص
بـ"المدى": إن الحديث عن
العنف ضد المرأة شائك
ومعقد باعتباره يرتبط
ارتباطا وثيقا بالتركيبة
المعرفية للمجتمع العراقي.

الرافدين

□ **بابل / إقبال محمد**

وأشارت إلى أن "البعض يعتقد أن الدين السبب في ذلك، والبعض الآخر يعتقد أن ضعف التشريعات القانونية وعدم اهتمام مؤسسات الدولة بقضايا المرأة هو السبب"، مضيفة "لكن مع هذا كله العدة الرئيسية تكمن في التركيبة المجتمعية التي تربينا على أساسها بأن الرجل إنسان من الدرجة الأولى والمرأة من الدرجة الثانية، فضلا عن التمييز بين الرجل والمرأة في الطفولة"، وأضافت الأنصاري: الحديث عن العنف ضد النساء "يقودنا إلى كيفية نظرة المجتمع إلى طبيعة المرأة وتكوينها ومنظومة الحقوق والواجبات لكلا الجنسين، وهل أن المرأة مخلوق تبغي خلق لبسعد الرجل ولقضاء حاجاته أم أنها إنسان له حقوق وواجبات وتنمعت

بكل ما يتمتع به الرجل، هذا هو السؤال الذي يجب أن نضع له إجابة لكي نتكمن من التحدث عن العنف ضد المرأة".

ولفتت إلى أن "العراق أكثر تعقيدا من بقية البلدان والمجتمعات باعتبار أن هناك عنفا من جميع الاتجاهات من قبل مؤسسات الدولة عن طريق إهمال المرأة، إذ أن الوزارة الوحيدة المعنية بحقوق المرأة بلا حقبة أو ميزانية وليست لها إمكانات لحل مشاكل النساء"، مضيفة كما أن هناك "تهميشا لدور البرلمانيات باعترافهن أنفسهن إذ طالبن أن يسمعن صوتهن".

ووصفت الأنصاري تجاهل ومؤسسات الدولة قضايا المرأة وتهميشها وعدم وضع قضاياها في أولويات الأجندة أو جداول أعمالها التشريعية أو التنفيذية بأنه "العنف الأكبر"، مشيرة إلى أن

"هناك عنفا من قبل المجتمع بالنظرة الدونية للمرأة من الناحية المجتمعية كعناوين المطلقة والأرملة اللاتي ما أن يتحركن حتى ينظر إليهن المجتمع بصورة سلبية قد تخدش مشاعرها وكرامتها وتضعف من فقتها بنفسها".

ولم تتجاهل الأنصاري العنف الأسري، وبيّنت أن "العنف الأسري ليس الضرب فقط ولكن حرمان المرأة من العمل أو مصادرة راتبها أو منعها من الخروج وإبداء رأيها أو إهانتها وتحقيرها، وهو ما يشكل النسبة الأكبر من أشكال العنف"، لافتة إلى أن "هناك أيضا عنفا في الجامعة والشارع، وعنفا عندما يشوه الدين ويفسر بشكل خاطئ بما يدعم سلطة الرجل ضد المرأة ،والدين براء من تلك الأقاويل"، بحسب تعبيرها.

علياء الأنصاري كشفت أن منظمتها عكفت منذ مطلع العام الحالي وعلى

وتبقى المرأة مع أطفال ليس لديهم أوراق ثبوتية ما يتسبب بحرمانهم من الدراسة والحقوق الأخرى".

وذكرت أن هناك العشرات من هذه الحالات لا تحل إلا بقانون "وقد وجدنا أن القانون العراقي يعطي حماية للرجل لا تحصل على مثلها المرأة، فضلا عن أن القانون يدعم الرجل سواء على مستوى قانون العقوبات رقم ١١١ الذي يتضمن نصوصا قانونية تعد كارثة بالنسبة للمرأة".

واختتمت مديرة منظمة بنات الرافدين حديثها بالقول: إن غالبية النساء فقيرات وغير متعلّعات "ونحن بحاجة إلى قانون يحمي هكذا نساء وعلى المشرعين والمؤسسة القانونية أن تعمل على ذلك، إذ أن هذه الحالات إذا أهملت ستتحول إلى قنبلة موقوتة لأننا أمام كم هائل من الأطفال بدون جنسية وحماية قانونية".

في النجف .. ضبط أطنان من البسكويت الفاسد



□ **النجف / عامر العكايشي**

ضبطت دائرة صحة النجف ما يزيد على الثلاثة أطنان من البسكويت المنتهية الصلاحية، قام المسورد بتزوير تاريخ إنتاجها، لذلك فرضت صحة النجف على بائعيها ٢٥٠ ألف دينار غرامة، فيما اتلفت مديرية الجريمة الاقتصادية نحو تسعة أطنان من المواد الغذائية الفاسدة.

وأوضح مدير إعلام صحة النجف سالم نعمة الحميداي لـ "المدى" ، أن فرق الرقابة الصحية في دائرة الصحة اكتشفت خلال جولاتها الرقابية اليومية كمية بلغت ثلاثة أطنان و ٢٠٠ كغم من مادة البسكويت نوع (تشيلو) سوري المنشأ، منتهية الصلاحية قام التاجر المورد لها بتزوير تاريخ الإنتاج.

وبين أنه "تم إتلاف هذه المواد تم بموجب محضر أصولي في منطقة الطمر الصحي، وفرض غرامة مالية مقدارها ٢٥٠ ألف دينار بحق صاحب محل أسواق بركة الباقر، وإغلاق المحل لمدة سبعة أيام لتعامله بهذه

المادة"، من دون أن يشير فيما إذا كان صاحب المحل هو المورد أم لا، وما هي إجراءات دائرة الصحة بحق المورد الرئيسي لهذه المادة.

من جانبه، دعا مدير قطاع النجف الجنوبي للرعاية الصحية الأولية الدكتور فلاح الميالي في حديثه لـ "المدى" ، المواطنين إلى ملاحظة تاريخ نفاذ وصلاحية المواد الغذائية وأي تغيرات على المظهر الخارجي لها قبل شرائها وذلك لسلامتهم وتجنب الأمراض التي تسببها المواد التالفة.

وفي سياق متصل، باشرت مفارز مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية في المديرية العامة لشرطة محافظة النجف إتلاف كميات كبيرة من المواد الفاسدة.

وأفاد مصدر مخول في إعلام شرطة النجف لـ "المدى" ، بأنه تمت مصادرة وإتلاف ما يزيد على السبعة أطنان من المواد الغذائية المختلفة مثل معجون الطماطة وقناني ماء وجبس وأنواع من المعلبات منتهية الصلاحية، إضافة إلى طنين من اللحوم غير الصالحة للاستهلاك البشري علامة (الكفيل)، مضيفا أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أصحاب هذه المواد.

مع هذا المرفق السياحي، وأن تعمل على بناء المطاعم والفنادق بطراز حديث، وفتح عدة طرق لتسهيل حركة المرور إلى شارع الكورنيش .

من جانبه، نبه المواطن علي سالم في حديثه لـ "المدى" إلى أن كورنيش شط العرب يفتقر إلى مشاريع استغمارية كثيرة، إذ تقتصر السياحة على ضفة الشط الغربية في حين تستغل ضفته الشرقية كمزارع وبساتين "وهذا يشكل ضياعا كبيرا لفرص إنشاء منتجعات ومطاعم وكازينوهات وفنادق يمكن أن تعود بمنافع اقتصادية كبيرة" .

أما أحمد حسن صاحب أحد الزوارق فقد بين لـ "المدى" أن عملهم يتضمن "القيام بسفارت نهريه للمواطنين من الكورنيش إلى مناطق السايلو أو جزيرة السندباد وأحيانا إلى قضاء أبو الخصيب وحسب رغبة الركاب" . وأوضح أن لكل سفرة أجرتها الخاصة التي تتراوح ما بين ١٠ - ٦٠ ألف دينار

إذا كانت إلى أبي الخصيب لبعد المسافة"، لافتا إلى أن عمل الزوارق لا يقتصر على القيام بالسفارات النهرية فقط بل هناك أيام تعمل فيها الزوارق على نقل البضائع والركاب بين ضفتي الشط عند قطع الجسر الحديدي الذي يربط بين منطقتي التنومة والعشار. وعن سبب تسمية مراكبهم بـ(البلم العشاري)، بين حسن أن "هذه التسمية مستمدة من البلام العشارية التي اشتهرت بها البصرة في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي لكن هذه الزوارق ليست بلاما عشارية بل هي مراكب خاصة لنقل البضائع والأشخاص أما البلام العشارية فما بقي منها قليل جدا ويستخدم في عمليات الصيد حاليا وربما تعود هذه البلام للعمل إذا تطورت الحركة السياحية في مدينة البصرة".

فيما أشار أحد المتنزّهين جاسم ناصر في حديثه لـ "المدى" إلى أن كورنيش شط العرب "وبالرغم من افتقاره للأبنية الحديثة إلا أنه كان من أجل المناطق السياحية في مدينة البصرة"، مضيفا "كانت هناك المقاهي الشعبية التي شيدت على ضفة الشط باتجاه العشار، ومحال ومطاعم تقام فيها حفلات الأعراس والمناسبات الخاصة ويؤورها الناس من مختلف المحافظات والدول المجاورة".

وتابع بالقول: "كانت الرحلات النهرية الليلية تزين أجواء شط العرب باحتفاليات الأنغام البصرية المعروفة". ودعا ناصر الجهات الحكومية المعنية إلى تاهيل وتطوير كورنيش شط العرب بما يتلاءم